

الطبعة الثانية

حقيقة الشيشة

تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية
من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري

جمع و تحقيق و تقديم

الشيخ محمد رضا الانصاري القمي

١٩

المعتمد من مذهب الشّيعة الإمامية

الشيخ سديد الدين، محمود بن علي الحُمَصِي الرَّازِي
القرن السادس الهجري

❖ هذه الرسالة من الرسائل الاعتقادية المصنوعة على طريقة قدماء الإمامية حيث تبدأ عادة بالبحث عن اثبات واجب الوجود وصفاته الثبوتية والسلبية، وتنتهي بالبحث عن الأرزاق والأجال، والمشكلة التي تواجهنا في هذه الرسالة هي عدم التصرّح باسم المؤلف ولا عنوان الرسالة، نعم فيها قرائن قد تكون مفيدة لمعرفة المؤلف والوقوف على اسمه وتحديد فترة حياته والقرن الذي كان يعيش فيه، وهي:

١ - يتحدث المؤلف عن بعض مصادره ويشير إلى اسماء بعض الاعلام وكتبهم مما يمكن من خلالها تحديد عصر المؤلف ، منهم: أبوالحسين البصري المتوفي ٤٣٦ هـ والشیخ الطوسي المتوفي ٤٦٠ هـ والخطيب الخوارزمي المتوفي سنة ٥٦٨ هـ

٢ - يقول مؤلف الرسالة في مقدمتها:(إن الذى بعث على سطر هذه الاوراق بالتحصيص، امثال رسم من أحب اجابته فيما عول عليه لشيء مما وقفت الاشارة إليه، وهو الأخ في الله تعالى محمد بن عبد الله الأسدي، المؤنس في بدر الغربة،

المشكور في الصحابة...). فالرسالة ولدت بطلب من الذي احتضن المؤلف في دار غربته وقام له بواجب الضيافة خير قام بحيث آنس مؤلفنا به في فترة غربته وسفره، ومن المعروف أنّ بنى أسد من القبائل العربية الصلبيّة التي سكنت وسط العراق وجنوبه وهي المناطق التي كانت مشهورة سابقاً بمنطقة السواد، وتُسمى حالياً بالفرات الأوسط، وبنوا فيها مدينة عامرة وهي الحلة المزidiّة. - بنو مزيد بطن من أسد في القرن الخامس - فأصبحت من الحواضن العلميّة لعدة قرون ونما فيها أسر علميّة قادوا الحركة العلميّة فيها لعقود طويلة كآل المحقق الحلّي، وأآل طاوس، وأآل العلامة وغيرهم من البيوتات العلميّة، كما أنّ المدينة احتضنت مجاميع من العلماء الهاريين من بطش المغول، وبالخصوص من مدينة السلام بغداد لقربها منها. ويبدو أنّ مؤلف رسالتنا هذه ممن استوطن هذه المدينة فترة فاستضافه محمد بن عبد الله الأستدي وакرم وفاته، فأنس مؤلفنا، وقد فحصت طويلاً عمن سكن الحلة في هذه الفترة أو ما يقاربها، فلم أقف على من تتطابق عليه المواصفات الا الشیخ سید الدین محمد الحمّصي الرازی، المتكلّم الشیعی صاحب کتاب «المنقد من التقلید» حيث يقول في مقدمته: (إنّی لما وصلت إلى العراق في منصرفی من الحرمين بالحجاز - حماها الله - مجتازاً مولياً شطر بيتي، لقيني جماعة من أخواننا علماء الحلة وفقائهم، ومستقبليين، ومكرميین مقدمي، مستبشرین بوصولی إليهم استبشر الخليل بالحبيب، والعلیل بالطیبیب، وأدخلوني باعزاً وإکرام وإجلال وإنعام، وأنزلوني أشرف منازلهم وأطیبها وأفسحها، واكرموا مثواي، ولقوني بكلّ جميل، واستأنسوني واستأنسـت بهم، ثمّ بعد الاستیناس أظہرو ما أصمروه في الالتماس المشتمل على اقامتي عندهم أشهراً، فشقّ علي واستعفیت عنها، واعتذرـت بالتحنّن إلى الأهل والوطن... فاستجابت وعزمت على الاقامة واشتغلـنا بالمذاكرة والمدارسة...^١

واعتماداً على ما جاء في هذه المقدمة يمكن الاطمئنان إلى أنّ مؤلف رسالتنا هذه هو الشیخ سید الدین عليه السلام. وقد اختلف المترجمون له في نسبته، فقد نسبه بعضهم إلى

١. المنقد من التقلید: ج ١ / ص ١٨

مدينة حمص بالشام وآخرين إلى الحُمْص كما قال ابن حجر في «لسان الميزان»: (إنه كان يتعاطي بيع الحُمْص المسلوق)، ولكن الصحيح أنَّ الرجل منسوب إلى قرية من أعمال مدينة الرَّى تسمى بـ(نخودك) وهي كلمة فارسية تعني الحُمْص، والظاهر أنه كان يزرع بها فسميت القرية باسمه، كما نسب إليه أهلها ثم عُربت الكلمة في المراجع ثم نسب صاحبها إلى المدينة المشهورة بالشام بعد وقع الخلط والخطاء في تحريك الحروف.

ويعده الحُمْصي من أعلام القرن السادس الهجري، وقد ترجمه معاصره و تلميذه الشيخ منتجب الدين الرازي في كتابه «الفهرست» و قال عنه: (الشيخ الإمام، سديد الدين، محمود بن علي بن الحسن الحُمْصي الرازي، علامه زمانه في الأصولين، ورع، ثقة، له تصانيف، منها: التعليق الكبير، التعليق الصغير، المنقذ من التقليد والمرشد إلى التوحيد، المصادر في أصول الفقه، التبيين والتنقح في التحسين والتقيح، بداية الهدایة، نقص الموجز، حضرت مجلس درسه سنين، وسمعت أكثر هذه الكتب بقراءة من فرأ عليه)^١، كما أشار إليه في الترجمة رقم ٧٩ و ٣٧٣ و ٤٢١ و ٣٨٩ و ٥٢٢ وأمّا الذهبى فقد ترجم له بالتفصيل وكشف عن جوانب هامة من حياته، فقال (محمود بن علي بن الحسين الشيخ سديد الدين، أبو الثناء الرازي المتكلم، المعروف بالحمصي. شيخ شيعي، فاضل، بارع في الأصولين والنظر، له عدة مصنفات عمر نحوها من مائة سنة، وقرأ عليه الفخر بن الخطيب، وورد العراق في هذه الحدود وأخذوا عنه، وتعصب له ورَّام بن أبي فراس وحصل له ألف دينار، ودخل الحلة وقرر لهم نفي المعدوم، وأملى التعليق العراقي، وله تعليق أهل الرَّى، وله كتاب المنقذ من التقليد، وكتاب المصادر في أصول الفقه، وكتاب التحسين والتقيح وغير ذلك، وكان في ابتدائه يبيع الحُمْص المسلوق بالرَّى، ثم اشتعل على كبرٍ ونبلٍ وصار آية في علم الكلام والمنطق و كان درسه يبلغ ألف سطر و ما يتراوی و لا يستريح كأنما يقرأ من كتاب، و كان بصيراً باللغة والشعر والأيام وأيام الناس، و كان صاحب صلاة و تعبد و خشبة، ذكره يحيى بن

^١. فهرست منتجب الدين الرازي: ترجمة رقم ٣٨.

أبي طيّ في تاريخه وبلغ في وصفه والله اعلم)^١ كما تحدث عنه الفخر الرازى في تفسيره ذيل آية المباهلة بأنه:(كان في الري رجل يقال له محمود بن الحسن الحمصي، وكان معلم الاثني عشرية...) وعليه فيبعد الرجل من أعلام القرن السادس الهجري، ويحتمل ادراكه لوائل القرن السابع الهجرى. راجع: طبقات أعلام الشيعة: ق، ٦، ص ٢٩٥)

أما اسم الرسالة، فلم يرد له ذكر في أثناءها سوى ما جاء في مقدمته حيث قال: (متوكلاً فيما أنتمس المعتمد من مذهب الشيعة الإمامية)، هذا وقد سماه مفهرس مكتبة المجلس الشورى العالمة الشيخ عبدالحسين الحائرى رحمه الله في فهرسته بـ«المعتمد في المعتقد».

أما نسخة الرسالة فهي ضمن مجموعة من مخطوطات طباطبائي برقم ٧٧٠ من مخطوطات مكتبة (مجلس شورى اسلامي)، ولها نسخة أخرى في مكتبه آية الله المرعشي بقم برقم ٤٥٩٣ (فهرست المكتبة: ج ١٢ / ١٦٢) فهي مطابقة للنسخة السابقة في جميع الجهات ولعلها مستنسخة منها أو كلاهما من نسخة ثلاثة، فهما مشتركان في الأخطاء والسقطات وغيرهما. وقد أخبرني العالمة السيد عبدالعزيز الطباطبائي بوجود نسخة ثلاثة لها في مكتبة (آستان قدس رضوي) وقد نسيت رقمها فلم اعثر عليها.

والرسالة بحسب ما جاء في فهرستها تحتوي على ٢١ فصلاً، إلا أن المخطوطة تفتقد ثلاثة فصول وهي فصل ١٢ في أنه غني، وفصل ١٣ في أن صفاته أزلية سرديّة، وفصل ١٤ في خلق الأعمال.

طبعت هذه الرسالة أولاً بتحقيقى في مجموعة (میراث إسلامی ایران) المجموعة السادسة، سنة ١٨١٤ هـ: ص ٣٤ - ١١.



١. موسوعة «تاريخ الإسلام» للذهبي، وأيضاً ترجم له ابن حجر في «لسان الميزان»: ج ٦ / ٤٠٧ لكنه أخطأ في اسمه فسماه محمدًا.



وبه نستعين

الحمد لله الذي عجزت العقول عن أن تدرك كنه معرفته، وعثرت الأوهام عن تقدير جلال عزّته، أظهر في البدائع التي أحدثها آثار صنعه وأعلام حكمته، فصار كُلُّ ما خلق حجّة له ودليلًا على كمال قدرته. الأوّل الذي لم يكن له قبلُ فيكون شيءٌ قبله، والآخر الذي ليس له بعدُ فيكون شيءٌ بعده. وصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ، الَّذِي أَرْسَلَهُ رَحْمَةً لِلْعِبَادِ، وَهَادِيًّا إِلَى طَرِيقِ الرَّشَادِ، فَأَغْنَى الْخَلْقَ عَنْ اقْتِحَامِ السُّدُّدِ الْمُضْرُوبَةِ دُونَ الْغَيْوَبِ بِالْبَيَانِ عَمَّا جَهَلُوا تَفْسِيرَهُ مِنَ الْغَيْبِ الْمُحْجُوبِ، وَآلَهُ الْمَعْصُومِينَ مِنَ الْزَّلَلِ وَالْخَطَا، وَأَئْمَّةُ الدِّينِ وَمَنَارُ الْهُدَىِ.

وبَعْدُ، إِنَّ أَحَقَّ مَا تَصْرُفُ إِلَيْهِ الْهَمْمُ بِالإِهْتِمَامِ، هُوَ التَّوْجِهُ نَحْوُ أَسْرَارِ عِلْمِ الْكَلَامِ، وَقَدَاسَتَخْرُتُ اللَّهُ تَعَالَى وَكَتَبْتُ كِتَابًا يَشْتَمِلُ عَلَى شَرِيفِ الْمَقَاصِدِ، وَالْوَرَودِ لِشَرَاعِ التَّأْمِلِ إِلَى خَصَائِصِ مَنْ تَمَيَّزَ الْمَوَارِدُ، وَالتَّبَحْرُ فِي دَفَائِنِ أَسْرَارِ سِبْرَهَا الْأَجْتِهَادِ^١ وَإِنْ كَانَتْ جَمْلَةُ الْمَعَارِفِ الإِلَهِيَّةِ تَذَعَّنُ بِهَا آثَارُ مُلْكِ مُلْكِ الْعِبَادِ. معَ أَنَّ الَّذِي بَعَثَ عَلَى سُطُورِ هَذِهِ الْأَوْرَاقِ بِالتَّخْصِيصِ، امْتَنَّ الْمَرْسَمَ مِنْ أَحَبِّ أَجَانِبِهِ، فِيمَا عَوَّلَ عَلَيْهِ لَشَيْءٍ مِمَّا وَقَعَتِ الإِشَارَةُ إِلَيْهِ، وَهُوَ الْأَخُ فِي اللَّهِ تَعَالَى مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسْدِيِّ^٢، الْمَؤْنَسُ فِي بَدْرِ الْغُرْبَةِ، الْمَشْكُورُ فِي الصَّحَّةِ، مَتَوْخِيَا

١. كذا في النص، والجملة مبهمة ولعلها نشأت من سقط بعض الكلمات

٢. لم نعثر في المصادر المتناثرة على ترجمة هذا الرجل، ولكن يفهم من نسبة الأسدي انتسابه إلى بنى أسد المزدييون، وهو لاء بطن من بطون بنى أسد بن خزيمة من أجيال مصر في القرن الرابع الهجري الذين سكنوا بين البصرة وواسط والأهواز وميسان، واستقروا أخيراً في منطقة الفرات الأوسط ببابل غربى الفرات وبنوا مدينة الحلة المزدية، وكانت لهم الزعامة والرياسة، وبنغ بينهم جماعة في قيادة الجيوش وسياسة الملك وفي

فيما ألتمنس المُعتمدُ من مذهب الشيعة الإمامية، وحساب الجميع إلى إله البرية، وإلا فأين المعترف بالعجز عن معرفة دقائق أحواله، والتعرض بخبر من حارت العقول في كشف غوامض جلاله، ومن الله تعالى أسأل التوفيق في المقال والفعال، وعليه أعتمد للعاجل والمآل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الإشارة إلى ذكر ما وقع العزم عليه من مباحث الكلام، وهو مرتب على فصول:

الفصل الأول: في إقامة البرهان على وجودِ مؤثِّر، أزلِّي، قادرٍ.

الفصل الثاني: في أنه تعالى باقٍ، سرمدي.

الفصل الثالث: في أنه تعالى ليس بمتحيِّر ولا في جهةٍ.

الفصل الرابع: في أنه غير مرئٍ.

الفصل الخامس: في أنه تعالى قادرٌ على كلٍّ مقدورٍ، وعالمٌ بكلٍّ معلوم.

الفصل السادس: في أنه تعالى مريدٌ وكارهٌ، وماهية الإرادة.

الفصل السابع: في أنه تعالى حيٌّ.

الفصل الثامن: في أنه تعالى سميعٌ بصيرٌ.

الفصل التاسع: في كونه تعالى متكلماً.

الفصل العاشر: في أنْ حقيقته تعالى غير معلومة لنا.

الفصل الحادي عشر: في أنه تعالى واحدٌ.

الفصل الثاني عشر: في أنه تعالى غنيٌّ.

الفصل الثالث عشر: في أنْ صفاته تعالى أزلية سرمدية.

لله الآداب والعلوم، كما ارتبطوا بعلاقات سياسية مع خلفاء بغداد وأمرائها، وقد ارتبط تاريخ الحلة بهذه الأسرة الشيعية منذ تأسيسها للحلة في أواخر القرن الرابع الهجري إلى عدة قرون، ونلاحظ بقاء اسم هذه الأسرة لاماً وتردد أسماء أعلامهم في كتب التراجم والتاريخ حتى القرن التاسع الهجري حيث اختفي ذكرهم ودخلوا في غمار الناس.

الفصل الرابع عشر: في خلق الأعمال.
 الفصل الخامس عشر: في الوعد والوعيد.
 الفصل السادس عشر: في انقطاع التكليف.
 الفصل السابع عشر: في النبوة.
 الفصل الثامن عشر: في النسخ.
 الفصل التاسع عشر: في الإمامة.
 الفصل العشرون: في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
 الفصل الحادي والعشرون: في الآجال والأرزاق.
 فعدّة الفصول أحدي وعشرون فصلاً في المعنى المشار إليه، وليس الغرض ذكر ما يحتوي هذا الفن عليه، بل الغرض الإختصار لا الإكثار، وبالله الشقة في بلوغ المراد.

الفصل الأول

في اقامة الدليل على وجودِ مؤثِّرٍ، أَزليٍّ، قادرٍ
 والدليل على ذلك: أنَّ الأجسام مُحدَّثةٌ، وكلَّ مُحدَّثٍ ممكِّن، وكلَّ ممكِّنٍ لابدَّ
 أن يستند إلى مؤثر أَزليٍّ.
 أمّا بيان أنَّ الأجسام مُحدَّثة فهو أنا نقول: إنَّها لو كانت أَزلية، وكانت في الأَزل
 إمَّا أنْ تكون متحركة، أو ساكنة، أو كائنة، والأقسام بأسرها باطلة، فامتنع كون
 الأجسام أَزلية.
 أمّا الحَصْر فظاهُرٌ.
 وأمّا بيان استحالة كونها متحركة: فلأنَّ حقيقة الحركة يقتضي المسبوقة،
 والأَزل عبارةٌ عن نفي المسبوقة، والجمع بينهما محال. وبمثل هذا يبطل كونها
 ساكنة في الأَزل.

وأماماً بيان استحالة كونها كائنة في الأزل: فلأنّ الكائن هو ما تقدم على المتحرّك والساكن بوقتٍ واحدٍ، وما كان سابقاً للمحدث بوقتٍ واحدٍ كان محدثاً، فثبتت أنّ الأجسام محدثة.

وأماماً بيان أنّ كلّ محدثٍ ممكّن: فلأنّ المعقولات ثلاثة: إما واجبة الوجود لذاتها، أو ممكّنة الوجود بالنسبة إلى ماهيتها، أو ممتنعة الوجود لذاتها. وإذا كان الأمر على هذه القضية، فنقول:

الحادثُ خارج عن قسمي الوجوب والإستحالة، فيكون ممكناً.

وأماماً بيان أنّ الممكّن يستدعي مؤثراً: فلأنه لمّا كان قابلاً للوجود والعدم على حدٍ واحدٍ بالنسبة إلى ذاته، وجّب أن لا يكون الترجيح بالنسبة إليه، وإلا لزم التناقض. وإذا كان الأمر كذلك، فلا بدّ من استناد الممكّن إلى مؤثّر واجب الوجود لذاته، وهو الله تعالى.

وأماماً بيان أنه تعالى أثر على سبيل القدرة والإختيار لا على سبيل الإيجاب: فلأنه لو كان موجباً، لكان صدور الممكّنات عنه إما أن يكون لنفس ذاته، أو موقوفاً على شرطٍ.

وال الأول: محالٌ، لأنّه كان يلزم منه قدم ما بيننا حدوّته، وهو محالٌ.

وإن كان موقوفاً على شرطٍ، فذلك الشرط إما أزليٌ وإما حادثٌ؛

وال الأول: محالٌ لما بيننا.

وإن كان صدور الممكّنات موقوفاً على شرطٍ حادثٍ؛ فلا يخلو أن يكون المؤثّر فيه الباري أو غيره؛

وال الأول يفيد المطلوب من كونه قادرًا لا من كلّ وجهٍ كذلك إلا القصد

والإختيار، فَبَطَلَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ التَّرْجِيحُ وَدُفِعَ التَّسْلِيسُ،

فظهر ما قلناه من كونه تعالى قادرًا غير موجبٍ، وهو المطلوب.

فإن قيل: يرد على قولكم: (إن الممکن المتساوي لا يرجح أحد طرفيه على الآخر إلا المرجح)، قول من يقول: (إن الذوات المعدومة لا تأثير للباري تعالى في تحقق ذاتها).

وشرح ذلك: أنه لما اتسع إجتماع النفي والإثبات، وامتنع كونها أزلية بدليل حدوث الأجسام، ثبت كونها حادثة، وقد ثبت أن الحادث ممکن، فإذا ذُرَّ قد راجح جانب الوجود في الممکن على جانب العدم من غير مرجح.

والجواب: أن دعوى من زعم صحة ذلك القول باطلة بنفس ما ترتب عليها من المحال، فسقط الإيراد.

الفصل الثاني

في أنه تعالى سرمدي

والدليل على ذلك: أنه لما ثبت كونه تعالى واجب الوجود لذاته، استحال عليه العَدَم، كما وجب له التقدّم.

الفصل الثالث

في أنه تعالى ليس بمتحيزٍ ولا في جهةٍ

والدليل على ذلك: أنه لو كان متحيزاً لكان حلوله في الحيز:

إما أن يكون كحلول الجسم في الحيز، فيلزم حدوثه بما ذكرناه من حدوثِ الجسم كحلوله في الحيز، وهو باطل، لشيوخ قديمه.

أو كحلول العَرض في الجسم، فيلزم قدم الجسم، وهو باطل.

فبطل القول بكونه متحيزاً، وهو المطلوب.

وأما بيان أنه تعالى ليس في جهة: فلأنه لو كان كذلك لكان مركباً إن كان منقساً، وهو محالٌ إذ كانت حقيقته تتوقف على وجود التركيب، والأزلٌ يجب

أن لا تتوقف على غيره.

أو بحيث لا يقبل القسمة، وهو محالٌ تنزيهًا لذاته عن المشابهة للجوهر الفرد،
تعالي الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

الفصل الرابع

في أنه ليس بمرئي

والدليل على ذلك: أنه لما ثبت كونه تعالى في غير جهةٍ ومكانٍ، استحال رؤيته،
والعلمُ به ضروري.

الفصل الخامس

في أنه تعالى قادر على كل مقدور، وعالم بكل معلوم
والدليل على الأول: أنا قد بيّنا كونه تعالى قادراً على بعض المقدورات،
ومقتضي لذلك ذاته، والمصحح له حياته. ونسبة هذين إلى جميع المقدورات
على واحدة، فلما قدر على البعض، وجَب أن يقدر على الكل.
وأما بيان كونه تعالى عالماً بكل معلوم: فلأنَّ أثر الأحكام في العالم معلومٌ
ضرورةً، وهو يدلُّ على العلم، ومقتضي لذلك العلم الخاص ذاته، والمصحح له
حياته، فلما ثبت علمه بالبعض وجَب علمه بالكل، فثبتت أنه تعالى قادر على كل
مقدور وعالم بكل معلوم.

الفصل السادس

في أنه تعالى مُريد وكاره، وماهية الإرادة

قال أبوالحسين البصري: المعنى من كونه تعالى مريداً، هو أنَّ له حاثٍ وداعٍ
دعاه إليها.

ومعنى كونه تعالى كاره: هو أَنْ لَهُ، أَيْ... دعاه الدّاعي الحثّ عليها.
وأَمّا الدليل على أَنَّ هذا الصفة حاصلة له سبحانه: فهو أَنَّه لِمَا ثبَتَ كونه
مؤثراً في العالم مع جواز أَلَا يؤثر، فلابدّ من أمرٍ اقتضى إيجاد العالم، وهو
المسمى بالإرادة.
وأَمّا بيان كونه تعالى كارهاً: فلأنَّه لِمَا حكم صريح العقل بوجود مقيمات
عقلية، وكان سبحانه في غاية درجات الكمال، فلا بدّ أن يكون كارهاً لها.

الفصل السابع

في أَنَّه تَعَالَى حِيٌّ

والدليل على ذلك: أَنَّه قد ثبَتَ كونه تعالى عالماً، قادرًاً، والحيّ هو الذي لا
يمتنع أَنْ يعلم ويقدر، فلما ثبَتَ الأوّل ثبَتَ الثاني.

الفصل الثامن

في أَنَّه تَعَالَى سَمِيعٌ بصير

ومعنى ذلك أَنَّه تعالى عالِم بالسموعات والمبصرات، وقد تقرَّر أَصل ذلك في
كونه تعالى عالماً.

الفصل التاسع

في كونه تعالى متكلماً

وهو يحتوي على أربعة أقسام:
أحدها: حدّ الكلام.

الثاني: في وجه كونه تعالى متكلماً.

الثالث: في اقامة البرهان على كونه تعالى متكلماً.

الرابع: في أنّ كلامة تعالى محدث.

قال الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي^(١) قدس الله روحه، في بيان الوجه الأول وهو حد الكلام: «إنه ما انتظم من حرفين فصاعداً من هذه الحروف المعقوله، إذا وقع ممّن يصح منه، أو مِنْ قبله الإفادة».

وأماماً وجه كونه تعالى متكلماً: فلأنه تعالى فعل الكلام، وكلّ من فعل الكلام سُميَّ متكلماً. والدليل على وقوع ذلك منه السمع.

وأماماً بيان أنّ كلامه تعالى محدث: فلأنه غير مستمر الوجود، فامتنع كونه أزلياً.

الفصل العاشر

في أنّ حقيقته تعالى غير معلومة لنا

يعلم أيّها الطالب: الذي أحاطت به عقولنا: إما صفات ثبوتيّة، أو سلبية، والقسمان معايران للذات، فظهر أنّ حقيقته غير معلومة لنا.

الفصل الحادي عشر

في أنه تعالى واحد لا ثاني له

والدليل على ذلك: أنه قد ثبت أنّ الإله يجب أن يكون قادرًا على كلّ مقدور،

١. وهو شيخ الطائفة الإمامية الإمام أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، من أعلام المسلمين في القرن الخامس الهجري، ولد بخراسان عام ٣٨٥ هـ و هاجر إلى بغداد سنة ٤٠٨ هـ و تلمذ أولاً على الشيخ المفيد أبو عبدالله محمد بن النعمان العكبري البغدادي، ثم على الشريفين الرضي والمرتضى، ثم استقل بالدرس والبحث والمناظرة والتأليف إلى أن توفي المرتضى رحمه الله عام ٤٣٦ هـ فصار زعيم الطائفة وشيخ الشيعة، هرب من بغداد إلى النجف الاشرف أثر الحوادث الطائفية التي أعقبت دخول طغرل بك بغداد، فبقى فيها وأسس حوزتها العلمية الشهيرة، له تأليفات عديدة، توفي عام ٤٦٠ هـ بالنجف الاشرف.

وإذا كان الأمر كذلك فنقول: لو جاز أن يكون معه تعالى إله آخر، لكان بتقدير أن يريدا جميعاً ايجاد أثرٍ واحدٍ، فإما أنْ يقع بهما، أو لا يواحدُ بينهما، أو يأخذُهما دون الآخر. والأقسام باطلة، فبطل القول بتجويز الهلين.

بيان إمتناع الوجه الأول: أنَّ الأثر مع المؤثر التام الواجب الوقع، مستغنٍ عن غيره، فلو وقع بهما لا يقطع عنهما، وهو جمعٌ بين النقيضين، وهو محالٌ. والثاني: محالٌ لأنَّ المانع له من قوته بأحدهما وقوته بالآخر، فلو امتنع بهما لوقع بهما، وهو محالٌ.

والثالث: محالٌ لأنَّه يقتضي عجزَ أحدهما، والعاجز لا يكون إلهاً. فظهر أنَّ القول بتجويز الهلين مفضٍ إلى المحال، وما يفضي إلى المحال كان محالاً، فثبتت أنَّ الله تعالى واحدٌ لا ثانٍ له، وهو المطلوب.

الفصل الثاني عشر^(١)

في أنه غنيٌ

الفصل الثالث عشر

في أنَّ صفاته أزلية سرمدية

الفصل الرابع عشر

في خلق الأعمال

١. بياض في الأصل.

الفصل الخامس عشر

في الوعد والوعيد و ما يتصل بذلك

الوعد إخبار بوصول نفع، أو دفع ضر في المستقبل. والوعيد نقيه، ويقال: (وعدته خيراً و وعدته شراً). فإذا أبهمت كان الوعد للخير والوعيد للشر.

ومذهب: أن الوعد لأهل الإيمان بالثواب الدائم، وللكافر بالعقاب الدائم.

والفسوق لا يقتضي خلود من صدر عنه في النار. سواء كان بكبيرة أو صغيرة،

خلافاً للمعتزلة والخوارج في الكبيرة.

ويرد عليهم: «لا يكفي الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت و علىها ما اكتسبت»،

وقوله تعالى: «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَ مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ»

ولمما ثبت أن دخول الجنة لا يتعقبه عقاب، كان وجه وصول ثمرة الوعد

والوعيد لمن جمع بين الطاعة والمعصية البداءة بالانتقام ثم الإنعام، مع أن العاصي

معرض للعفو من الله تعالى، قال سبحانه: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشَرِّكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ

ذلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ»، ولمما كان نفي المغفرة مع عدم التوبة في الشرك، وجَبَ أن يكون

الوعد بها موجوداً مع عدم التوبة في صنوف العصيان، ليرجع النفي والإثبات إلى

معنى واحد.

وروى عن الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام أنه قال في معنى هذه الآية: «الكبار

في الإستثناء؟ قال: نعم».

وروى عن النبي عليه وآله السلام، قال: «إِذْخُرْتُ شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ

مِنْ أُمَّتِي».

هذا الذي ذكرناه في حقوق الله تعالى.

وأما حقوق العبيد فيما بينهم: فإنها معرضة لعفو من كان له حق، واتصال ذلك

إِلَيْهِ بِوْجَهِهِ مِنَ الْوَجْهِ، «وَتَضَعُّ الْمَوَازِينُ الْقَسْطُ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلِمُ نَفْسٌ شَيئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِيْنُ». وممّا يتّصل بالوعد والوعيد عذاب القبر، وحال الموقف والحساب والميزان، والصراط. قال الشيخ محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه: (جميع المسلمين على عذاب القبر لا يختلفون فيه، وضرار بن عمرو^(١) لا يُعتدّ بخلافه). وأمّا حال الموقف والحساب والميزان، فما نطق به لسان أهل الكتاب. والمعنى من الميزان: إمّا وزن صحف الأعمال، أو أئنه اشارة إلى العدل، فيكون ذكر الموازين كناية واستعارةً. أمّا الصراط: فقيل إنه طريق أهل الجنة، وإنّه يتّسع عليهم، ويضيق على أهل النار. وقيل المراد به الحجج والأدلة. والله أعلم.

الفصل السادس عشر

في انقطاع التكليف

والدليل على ذلك: أنّ الثواب الآخروي خالص من الشوائب، والتكليف مبني على المشقة، وأمّا الشكر من المثابين باللسان، فيجوز أن يقع مقترناً باللذة والسرور.

الفصل السابع عشر

في النبوة

واشتراق لفظه [من] «النبيّ»، وهو مبنيّ على وجهين:
إن كان بالهمز، فهو من الإنباء هو الإخبار.

١. هو أبو عمرو ضرار بن عمرو القاضي، كان تلميذاً لواصال بن عطاء، ثم انصرف عنه وأسس فرقة سميت بـ(الضرارية) كان لا يزال حياً حوالي سنة ١٨٠ هـ

وإن كان مُشدّداً غير مهمور فهو مشتقٌ من النبوة، وهي الإرتفاع.
ولنذكر بعد هذا ما يتعلّق بهذا الفصل من المعاني المعقولة، فنقول:
بعثة الرّسل حسنة لما ينطوي عليه من مصالح الخلق عاجلاً وآجلاً. والمذهب
يقتضي وجوبها، بدليل أنّ العقلاً لما كانوا جائزـي الخطاء، فلا بدّ من وازعٍ وهو
الرّسول، أو ما يجري مجرىـه.

وأمّا الدليل على نبوة نبينا محمدٌ ﷺ بن عبد الله بن عبد المطلب، بن هاشم، بن
عبد منافٍ، فهو أنْ نقول:

إنه ﷺ إدعى أنه رسول الله وذلك معلوم يقيناً بين العقلاً، وظاهر على يده
المعجز الإلهي المقترن بتصديقـه في الدّعوى، ومن حصل له ذلك ثبت نبوته .
أمّا بيان دعوى النبوة: فقد سلفـ.

وأمّا بيان أنه ظهر على يده المعجز: فاته ظهر على يده القرآن الذي عجز
الفصحاء عن مشابهـته، والبلغاء من مدارـاته ومقاربـته:
فإمّا يكون ذلك لمعنىٍ يرجع إلى شريف ما حواه،
أو لأنّ الله تعالى صرـفهم عن الإثبات بما ضـاهـاه ودانـاه،
وعلى كلاً الأمرين، ثبت وجود أمرٍ باهر يدلّ على أنّ الذي وقع ليس من آثار
القدر البشـرـية، بل من صنيعـ الله البرـيـة الموصـوف بالكمـال، مـصـدقـاً له فيما ادعـاه من
الإـرسـال، ثـبتـ إذنـ صـدقـةـ فيما ادعـاهـ، وـقـصـداًـ إـلـيـهـ نـجاـةـ، وـهـوـ المـطلـوبـ.
إـلـىـ غـيـرـ ذـلـكـ مـنـ الـمعـجزـاتـ وـفـنـونـ الـإـشـارـاتـ.

الفصل الثامن عشر

في النـسـخـ

وهو عبارة عن كلّ دليلٍ شـرـعي على أنّ مثلـ الحكمـ الشرـعيـ الثـابـتـ بالـنـصـ

١. اشارة إلى مذهب الصرفـةـ الذي تـبنـاهـ الشـرـيفـ المرـتضـىـ وـبعـضـ المـعـزـلـةـ.

الأول زائل في المستقبل، على وجه لولاه كان ثابتاً بالنص الأول مع تراخيه عنه.
والخلاف في ذلك مع اليهود، وخالف قولهم في ذلك إلى ثلاثة طرق:
فمنهم: من منع منه عقلاً.

ومنهم: من منع شرعاً، مستدلاً بقول موسى عليه السلام «تمسّكوا بالسبت ما دامت السموات والأرض»، وعلى هذا فيكون هذا منعاً خاصاً لنسخ شريعة موسى عليه السلام.
ومنهم: من أجاز عقلاً وشرعاً ومنع من نبوة نبينا محمد عليه السلام.

وفيما ذكرناه من البرهان على نبوته عليه السلام ولو ازمهما ما يبطل مذاهبهم.
ولا وجه لقول من منع النسخ لأجل البداء ما جمع شروطاً واحداً، أمّا إذا فقدت هذه الوجوه أو بعضها فلا مانع أن يصير ما كان مصلحةً مفسدةً.

وأمّا الرواية عن الكلباني صلوات الله عليه بتأييد شريعته فغير مسلمة، وإنّما هو قول إدعاه اليهود، [و] مع تسليم الرواية فإنّ لفظة التأييد في [[الخبر]] ليست للذوام، بدليل قوله في العبد: «أنّه يُستخدم ستّ سنين ثمّ يعتق في السابعة، فإنّ أبي العتق، فليُتقبّل أذنه ويُستخدم أبداً».

ولأنّه قيل في البقرة التي أمروا بذبحها: (يكون ذلك سنتة أبداً)، ثمّ انقطع.
وممّا يرد على اليهود في معنى النسخ عقلاً وشرعاً إنّ كان أحد منهم يذهب إلى أن ذلك ممنوع في جميع الشرائع: أنّه جاء في التوراة أنّه قال لنوح عليه السلام بعد خروجه من الفلك: (قد جعلت كلّ دابةٍ مأكلاً لك)، ثمّ إنّه تعالى حرم على موسى عليه السلام كثيراً من الحيوانات.

الفصل التاسع عشر

في الإمامة

ومذهب الإمامية أنّ نصب رئيس يكون أماماً لجميع الأمة واجب على الله تعالى، مع بقاء التكليف، وجواز الخطأ على الأمة، اعتباراً مما ثبت من صفات

الخالق من الحكمة وغيرها، وملووم أن من صنع مأدبة ثم دعا الناس إليها، وعرف أن تقربيهم من الحضور الذي أراده منوط بالمعنى الفلاسي، فأنه والحال هذه لا بد أن يفعله إذا كان موصوفاً بالحكمة والقدرة، جامعاً للشروط المهيأة له، ولا شبهة في أن تأثير الرئيس في القرب من الطاعات، وبعد عن المقتبات، كتأثير المعنى المذكور في حضور الطعام، فوجب نصب الإمام على أحكم الحكماء، وأقدر القدرات، وأعظم العظماء، وأرحم الرحماء.

فصل

قالوا: ويجب أن يكون الإمام معصوماً، ويجب أن يكون أفضل من رعيته في فنون الفضائل، حاوياً لما يحتاج إليه من إرشاد الجاهل وتقويم المائل.

أما وجه الأول: فلأن علة الحاجة إلى الرئيس، جواز الخطاء على الرعية، فلو شاركهم في هذا المعنى لاحتاج إلى إمامٍ، وتسلسل القول في ذلك إلى وجود أئمّة لانهاية لهم، وهو محال.

وأما أنه يجب أن يكون أفضل من رعيته: فلأن العقل يقبح عليه تعالى تقديم المفضول على الفاضل.

قالوا: وإذا ثبت هذا فالإمام الحق بعد الرسول صلوات الله عليه وآله، على بن أبي طالب عليهما السلام، وذلك لأن كل من ادعى له الإمامة في زمانه أجمعوا الأمة على أنه غير [واجد] العصمة، فامتنع أن يكون إماماً، لما بيننا وثبت أنه لا بد من [ذلك]، فتعين هو عليه الصلاة والسلام.

وأما بيان أنه عليهما السلام، كان أفضل من جميع الأمة: فهو من الأمور المعلومة عند كل منصف [تأمّل] فنون فضائله، وتدبر شرف صفاتـه، وباهر شمائـله في كتب العامة فضلاً من الخاصة، بل هي مسطورة في صحائف قلوب المتواترين، مرقومة في

دفاتر خواطر المحققين، والإشارة إلى ذلك جملةً بأن نقول:
الفضائل تنقسم إلى قسمين: كسبية وغير كسبية.

فاما غير الكسبية: فكالقوّة المزاجيّة، وشرف النفس الطاهر[ة] القدسيّة،
وما يحتوي عليه الإنسان من أوصاف زكيّة كالعقل الوافر، وآلّة الحفظ الباهرة،
ولصوق ذلك بصحف السرائر والبلاغة، والعلم، والشجاعة، والكرم، والبراعة،
وكرم الأخلاق، وشرف العناصر والأعراق، وغير ذلك من أوصاف حاز فيها عليه السلام
قصب السبق.

واما الفضائل الكسبية: ...^١ الإنبعاث إلى ثمرات هذه الأصول الفريعة ،
ونتائجها الرفيعة، ومما يلحق بذلك ما ورد عن الرسول عليه السلام في حقّه من المدح
العظيم، والتعریض الباهر الجسيم.

إذا ثبت هذا فنقول :

إنّ علياً عليه السلام كان فيه من إلى أنه جعل باب خبير ترساً في الشمال على خلاف
جري العادة في مثل هذا الحال، وكان لا يقدر على تحريكه إلا ثمانية رجال،
وقيق أكثر من ذلك، ونسبة كون الباب ترساً في اليد الشمال إلى تمام قوته جزءٌ
يسيرٌ من معنى كبير.

واما بيان طهارة نفسه عليه السلام: فلأنّ دنس الضلال لم يمازج شرفها قطّ، ولم
يدنُ إليه.

واما بيان شرفه في ميمون الآراء، ومجيد الأنجاء: فإنّ أكمل البشر رسول
الله عليه السلام، وكان مؤمّراً له عليه السلام مع حداثة سنّة، مقدّماً منتخبًا له بأمر الله، مكلماً هذا
في زمن الشباب، فكيف واستمرار البقاء مع العناية الإلهيّة معنى عجائب،
والاستقراء يتحقّق جلالة حاله في هذا المقام. ومن العجب الإستدلال على البدر
في ليالي التمام!!

١. بياض.

وأماماً بيان شرفه في آلة الحفظ، وما ترتب عليه: فإنه أمر لا يخفى عمن لم يعرق في قوس التدبر، فكيف يلتبس على أهل التأمل والتفكير، ولو لم يكن من المشاهد على ذلك إلا قول الرسول ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَمْرَنِي أَنْ أُدْنِيَكُ وَلَا أُفْضِيكُ، وَأَنْ أَعْلَمَكُ وَتَعْيَ، وَحَقٌّ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ تَعْيَ»، وفي بعض الروايات يقول عليه السلام: «وما كان لى أن أنسأه». وإذا تأمل العاقل المديحة فيما يندرج عليه قول الرسول ﷺ: «وَحَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تَعْيَ» رأى أن فكره مقصّر عن الوصول إلى معنى ثمراتها، وعرف أن هذه فضيلة يقع العجز عن استبقاء شرف غایاتها، فلقد كان عبدالله بن العباس رضي الله عنه يسمع هذا القصيدة مرّةً واحدةً فيحفظها، فيقال له: ما رأينا أذكي منك! فيقول: (ما رأيت أذكي من علي بن أبي طالب)، وفي غير ذلك من فنون الغرائب.

وأماماً بيان شرفه في آلة البلاغة: فأمرٌ يعني ظهوره عن إقامة البرهان، والاستقراء يحقق ما أشرت إليه.

وأماماً ما يتعلّق بالحلم النفسي لا التكليفي: فإنه ﷺ كان كثير الأداء، ومجتمع الفضائل، مظنة للحسد والشحناه، ومع ذلك فلم ينقل عنه تحرق على ترك الإنقام، وحسد سار في كثير من الأنام، ومن... اشتغل عمن عداه، ولا يرى معنى سواه. وأماماً بيان شرفه في الكرم الذاتي: فلأنّ الكرم والبخل في مقام النقيضين، إذا انتفى أحدهما نفى الآخر، وإذا كان الأمر كذلك، فنقول:

إن السُّخّ ثمرة لتعظيم زهارات الدنيا الزابلة، ونجوم فرحتها الآفلة، ومن كانت الدنيا عنده كعفطةٍ عنِّي، أو عراق^١ خنزير في يد مجذوم، بدليل قوله ﷺ [و بـ] شهادة الرسول عليه الصلوات، بمتابعة الحق فيما يسير فيه، وجّب أن يكون ذاته أسمع بما في الوجود من سماح جوادٍ معدوم.

١. عراق: بكسر العين، هو من الحشا ما فوق السرة معتبراً البطن. جاء في حكم أمير المؤمنين ﷺ (حكمة رقم ٢٣٦، نهج البلاغة) قوله: «وَاللَّهُ لَدُنْكُمْ أَهُونُ فِي عَيْنِي مِنْ عَرَاقٍ خَنْزِيرٍ فِي يَدِ مَجْذُومٍ».

وأماماً بيان شرفه في آلة الشجاعة والإقدام، وعدم الاهتمام بخوض غمار الجماد: فامر يشهد به لسان التواتر، وهو في الشهرة كالنجم الزاهر.

وأماماً بيان شرفه في كرم الأخلاق: فإنه أمر ظهر بين الأولياء والأعداء، والمحبّين والبغضاء، حتى نسبه الأعداء إلى الدّعاية المذمومة وكذبوا، ولكنّها أخلاق النّبوة المعروفة المفهومية، وكيف لا يكون مثلاً مشيئاً للرسول وهو بمنزلة الرأس من الجسد، بدليل المنقول.

وأماماً بيان شرفه في طهارة الأعراق والعناصر، وما يترتب على ذلك من المفاحر: فإنه ابن عمّ الرسول، وزوج البتول، وأبو السبطين، وأول هاشمي ولد بين هاشميين، مع خصوصيّة أخرى وهي ولادته في الكعبة، ونيله بذلك غريب الرّتبة، إلى غير ذلك من الخصائص التي تدرج تحت هذا الإجمال، والبسط لا يحتمله هذه الأوراق، ولكلّ مقام مقال.

وأماماً بيان شرفه في الإنبعاث إلى ثمرات بعض ما ذكرته من الأصول، وهي الفضائل الكسيبة، وان كان في بعض ما ذكرت تنبية على معانيها المرضيّة، فنقول:

أماماً انبعاثه إلى ثمرات العقل وما ترتب عليه، وان كانت المحاسن بأسرها ثمرةً لما أشرت إليه، إلا أنني أذكر في هذا المعنى ما هو شديد المناسبة للوجه المذكور، من شريف الأمور، وشرح ذلك: أنه أشتهر عنه صلوات الله عليه من الوصول إلى دقائق المعارف الإلهية، والإخبار بالأحوال الغيبية، والمتجدّدات الخفية - حتى ادعى فيه جماعةً من العقلاء وإلى الآن مقام الريوبونية - أمور باهرة، وعلوم على مرور الأيام ظاهرة، مع الذي ينضم إلى ذلك من معرفته بالقضايا والحكام، والحلال والحرام، وأشرف من ذلك الأطلاع على أسرار التنزيل، ودقائق التأويل، وكيف لا يكون كذلك وقد كان للوحي الشريف كاتباً، ولسيّد البشر تلميذاً وأخاً وصاحبًا، ومن حقه في الفهم على الله واجباً.

ثم إنّه عليه السلام كان الموطّى لقواعد العربية، ومقاماتها المرضيّة، فعلى هذا جماعة الفضلاء في ضيافة تسليكه يرتعون، وإلى وظيفة تهذيبه يتقدّبون، وكذلك استفاد العلماء من مباحثه الكلامية ما يشهد به جواهر كلماته المنظومة، وبراعته المفهومية، مع الذي ينضمُّ إلى ذلك من فوائد خطابته، وفرائد محاسن بلاغته، إلى غير ذلك من المعرفة بأحوال النجوم، ...^١ ولا عجب فيمن كوشف بشرف المعارف العلوية، إذا أظهر على بعض الآثار الجزئية.

وهذه جملة في هذا المقام، تحتوي على تفصيل، وقد ينبع على الكثير بالقليل، وفيما ذكرناه بعض المراد، وكيف يحوى ما لا ينحصر بضبط الأعداد.

وأمّا بيان شرفة في الانبعاث إلى ثمرة آلة الحلم: فمشهور غير مستور، وممّا ذكره في هذا المقام - وإن كانت نسبة إلى الإخلاص أتمّ من نسبة إلى الحلم عن الانتقام - وذلك أنه عليه السلام قدّع على عمرو بن عبد ود العامري بصدق في وجهه، فقام صلوات الله عليه عن صدره، مع بلين قدرته عليه، حذراً أن يمازح إجهازه على مهجته شائبة الغضب، لما اعتمدته من سوء الأدب. وكذلك رجع عن نازله بصفين مع القدرة على الإصطدام، لقصصٍ لا يليق ذكرها في هذا المقام.

وممّا يذكر أيضاً في هذا الباب: ما روى أن عبيد الله بن عمر كان يقول: «قولوا لعلي يعرفي في الصّف»، فما كان ذلك يهيّجه صلوات الله عليه، ويقول: «لأن دمه دم عصفور»، مؤثراً للإغاظة عن معاجلة عبيدة الله بن عمر بالثبور.

وأمّا بيان شرفه في الانبعاث إلى ثمرة آلة الشجاعة: فأمر اشتهر، وفضل ظهر، وموافقه مع الرّسول فيجهاد الكفار في الشهرة كوضوح النهار، فكم جدّل من الأبطال، وقصّ من الرجال، وقرب من الآجال، وحطّم بأسه من قرون الضلال، حتى أثني عليه جبرائيل، ومدحه الرّب الجليل، فأصبحت نار الكفر بقطر سيوفه

١. بياض في الأصل.

خامية، وحضراء الشرك بصواعق صوارمه هامدة، فله بذلك على المسلمين على توالي الأعصار حق لا ينزع قلائده، وفضل لا يتكدر موارده، فهو قسيمهم فيأجر ما يتقرّبون به من الأعمال. صلى الله عليه من عامل لا ينقطع ثوابه الشائع إلى يوم المال. قوله بعد النبي عليهما السلام: وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي الْأَرْضِ^١ وقفات تضمنت السير شرح حالها، ومن بعض معانيها أنه عليهما السلام قتل في ليلة واحدة بيده الشريفة ما يزيد على خمس مائة إنسان في معركة القتال في غزوة يعبد العلماء وقوعها من معجزات... لأخبار النبي عليهما السلام بما يعتمد من هاتيك الواقع العظام.

وأمّا بيان شرفه في الانبعاث بحسب آلة الكرم: فإنّ الذي ينبغي أن يذكر في مثل حاله صلوات الله عليه، بذل الأرواح، وتعریضها لشوك الرّماح، وخطر الكفاح، وقد اعتمد ذلك صلوات الله عليه واقياً للرسول عليهما السلام بمهمجته في ليلة الفراش، وغيرها من أيام موافقته وموارده.

وممّا يذكر من مبرور سماته ما أني الله تعالى عليه وكفى، وذلك مذكور في سورة هل أتي، وغير ذلك مما تضمنه القرآن الشريف، والتنزيل المقدس المنيف. وممّا يُروى عنه أيضاً فيما وقعت الإشارة إليه: أنه أعتقد ألف عبد من كسب يديه، وغير ذلك من فنون صدقات باهرات، حتى أن السّرة من بنية صلوات الله عليه كان-[وا] يتنافسون في تولى ما جعله وقفًا على المبار، ومساعدة أهل الأضطرار.

وأمّا بيان شرفه فيما يتعلق بالزّهاد والعبادة والمخالفة وذلك ثمرة لبعض ما ذكرناه من الأصول ، فإنّي أقول:

أمّا زهده في الدنيا: فاته أشهر أن يدلّ عليه، وكيف يتقدير غير ذلك والدنيا عنده بمنزلة عراق خنزير لا يتلفت إليه، بدليل قوله، وشهادة الرسول بمتابعته الحقّ فيما يعوّل عليه. ومعلوم أن حبّ الدنيا فرع لجهالة حالها، وترك التدبّر لحقارتها، وزوالها وكدورتها وأضمحلالها، وعدم المكافحة بالأسرار الإلهية، وشرف

المقامات الأخرى. أمّا من كان في هذه القواعد كعبة مأمومة، ومحجّة مفهومة، إمتنع أن يكون مشغولاً بما يقرب من ملك العباد، ويونس سلطان يوم التناد، ولا أقول مشغولاً بما يقرب من الثواب في دار المعاد، لأن ذلك أمر ينزعه العارف صلوات الله عليه عنه إذا استخلصه سيده من كل شيء إلا منه.

وأمّا عباداته وخدماته ومجاهداته: فأنها كانت إلى حدٍ فيستصغر ولده زين العباد ألف ركعةٍ منه عند ركعةٍ واحدة صدرت عنه، وفي ذلك بيان الإخلاص التام، بل غيره من شريف الأقسام.

وأمّا بيان مخافته من الله تعالى: فقد روی أنه عليه السلام كان في بعض خلواته ومناجاته مخشياً عليه، هذا وإن كان آمناً من الأخطار، ولكن حقّ لم يُعرف ذلك الجلال أن يتلاشى وجوده في باهر تلك الأنوار.

وأمّا ما يؤثر من الأخبار النبوية في الثناء على شرف حاله : فأمرٌ ظاهرٌ بين العلماء، بل عند الأغبياء، وقد روی عن الشيخ الجليل أحمد بن حنبل ما معناه أنه قال: «ما جاء لأحدٍ من الصحابة من الفضائل ما جاء لعليٍّ بن أبي طالب».١

هذه جملة يسيرة يحتاج تفصيل القول فيها إلى كتب بسيطة غزيرة، ولو لا أنه لامنودحة عن ذكر نبذ فيما قصدت إليه، لكان لي عذر في الإعراض عمّا نبهت عليه، حذراً أن أكون في مقام معتابٍ بهجومي على مدح فضائل تولى اطراءها لسان الكتاب تجاوز حد المدح، حتى كان أنه بأحسن ما يثنى عليه يعاب.

وأمّا بيان أنّ هذه الأمور لم تكن حاصلة لمن سواه: فان الاستقراء يحقق ذلك ويوضّحه، ويقوّيه ويرجحه، وتركت ايراد الآيات الدالة على إمامته، والآثار الصريحة في خلافته، تجنباً للإسهاب، وايشاراً للاختصار في هذا الباب، والله الموفق للصواب، وقد نذكر من ذلك في الفصل التالي لهذا نبذة يسيرة

١ . رواه الحاكم النيسابوري في «المستدرك»: ج ٣ / ١٠٧ ، والذهبي في «التلخيص»، وابن الجوزي في «مناقب أحمد»: ١٦٣ ، والسيوطى في «تاريخ الخلفاء»: ١٦٨ .

اتّباعاً لقاعدة من يستدلّ على ضياء الشمس المنير بالزاهر القصير، وهو حسينا ونعم الوكيل.

[فصل]

قالوا: وأمّا الدليل على إمامية الأئمّة الاثني عشر، على وأحد عشر من ولده عليه السلام، فمن وجوه كثيرة، ولنقتصر على طريقين:
أحدها: دليل العصمة.
الثاني: التّص.

أمّا الأوّل: فقد سبق تقريره في الفصل الثاني المتعلّق بامامة مولانا أمير المؤمنين عليه السلام.

وأمّا الثاني: في بيانه ما روي من طريق الخاصة والعامّة:
أمّا ما ورد من طريق الخاصة: فإنّه أمر متواتر لا يحتاج فيه عندهم إلى تعين نصّ يشار إليه، كوجوب الصلاة التي لا يحتاج إلى نصّ معين، يستثمر منه وجوبها في شرع النبي عليه السلام.

وأمّا ما روى من طرق العامّة: فكثير، وقد إدّعى الإمامية في بعضه التواتر من جهةهم أيضاً.

وأيضاً: فممّا يذكر من طرقهم ما روي من طريق البخاري يرفعه إلى عبد الملك قال: سمعت جابر بن سمرة، قال: سمعت النبي عليه السلام يقول: «يكون بعدي اثنى عشر أميراً» فقال كلمةً لم أسمعها، قال أبي: إنه قال: «كلّهم من قريش».^١

ومن ذلك ما روي من طريق مسلم يرفعه إلى حسين، عن جابر بن سمرة، قال: دخلت مع أبي على النبي عليه السلام فسمعته يقول: «إنّ هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم إثنا عشر خليفه» قال: ثم تكلّم بكلام خفي علىّ، فقلت لأبي: ما قال؟ قال:

١. صحيح البخاري: كتاب الأحكام: حديث رقم ٧٩.

«كَلَّهُمْ مِنْ قُرِيشٍ»^٢.

ومن ذلك ما ورد ابن المغازلي الفقيه الشافعى، يرفع الحديث إلى علی بن جعفر، قال: سأله [أبا] الحسن عن قول الله عزوجل: «كمشاكا فيها مصباح»؟ قال: «المشاكا فاطمة، والمصباح الحسن والحسين»؟ «والزجاجة كأنها كوكب دري»؟ قال: «كانت فاطمة عليها السلام كوكباً درياً من نساء العالمين». «توقد من شجرة مباركة»؟ الشجرة المباركة إبراهيم، «لا شرقية ولا غربية»؟ لا يهودية ولا نصرانية «يكاد زيتها يضيء»؟ قال: يكاد العلم ينطئ منها. «ولو لم تمسسه نار من يشاء» قال: منها إمام بعد إمام. «يهدي الله لنوره من يشاء»؟ قال: [يهدي] الله عزوجل لولايتهم من يشاء».

أما وجه استثمار الدلالة من الخبرين الأولين: فهو أن الامة بين قائلين: منهم من يذهب إلى حصر هذه الأعداد في الإمامة، ومنهم من لا يقول به. فمن لا يقول بذلك قوله باطل ب Heidi الخبرين الصحيحين، ومن قال بالحصر وجب أن يكون معيناً على الأئمة الإثنى عشر الذين نشير إليهم، إذ القول الخارج عن ذلك قول خارج عن الإجماع، فيكون باطلاً.

وأما وجه استثمار الدلالة من الحديث الثالث ظاهر، والطريق إليه كالطريق إلى الإستدلال بالحديدين الأولين، وفي ذلك ثبوت ما ندعوه من امامنة الأئمة الإثنى عشر عليهما السلام.

وأما ما روى في امامتهم عليهما السلام من طريق المخالف على سبيل التفصيل: فقد روى أخطب خطباء خوارزم موفق بن أحمد المكي^١، يرفع الحديث إلى أبي سلمان، داعي رسول الله عليهما السلام قال: «سمعت رسول الله عليهما السلام يقول: ليلة أسرى بي إلى السماء قال لي الجليل جل جلاله: آمن الرسول بما أنزل إليه من ربّه. فقلت:

٢. صحيح مسلم: كتاب الامارة: حديث رقم ٥.

١. هو الإمام الموفق بن أحمد بن محمد بن المكي الخوارزمي، أخطب خطباء خوارزم المتوفى سنة ٥٦٨ هـ وله عدة كتب منها «المناقب» أو فضائل أمير المؤمنين عليهما السلام.

والمؤمنون؟ قال: صدقت يا محمد

من خلقت في أمتك؟ قلت: خيرها. قال: علي بن أبي طالب؟ قلت: نعم يا رب. قال: يا محمد إني اطلعت إلى الأرض اطلاعه فاخترت لك منها، فشققت لك إسماً من أسمائي، فلا ذكر في موضع إلا ذكرت معه، فأنا محمود وأنت محمد، ثم اطلعت الثانية فاخترت علياً فاشققت له اسمًا من أسمائي، فأنا الأعلى و هو علي. يا محمد إني خلقتك، و خلقت علياً، و فاطمة، والحسن، والحسين، والأئمة من ولده من نوري، و عرضت ولايتك على أهل السموات والأرض فمن قبلها كان من المؤمنين، و من جدها كان عندي من الكافرين. يا محمد لو أن عبداً من عبيدي عبدني حتى ينقطع، أو يصير كالشّن البالي، ثم أتاني جاحداً لولا يتك، ما يقرب له حتى يقر بولايتك. يا محمد أتحب أن تراهم؟ قلت: نعم يا رب. قال: فالتفت عن يمين العرش. قال: فالتفت فإذا بعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، و محمد بن علي، وعمر بن محمد، وموسى بن جعفر، وعلي بن موسى، و محمد بن علي، وعلي بن محمد، والحسن بن علي، والمهدى في ضحاض من نور قيام يصلون، وهو في وسطهم - يعني المهدى - كأنه كوكب درى. فقال: يا محمد هؤلاء الحجاج، وهو الشائر من عترتك، و عزتى و جلالى إنه الحجّة الواجبة والمنتقم من أعدائي».

ومن الكتاب يرفع الحديث إلى سلمان المحمدي، قال: «دخلت على النبي ﷺ والحسين على فخذيه، وهو يقبل عينيه ويلثم فاه، ويقول: أنت سيد وابن سيد أبو السادة، وأنت امام امّا أبوالائمه، أنت حجّة ابن حجّة أبو حجج تسعة من صلبك، تاسعهم قائمهم».

وهذا الحديث ليس هو في التفصيل كالحديث السابق عليه، وليس الغرض استيفاء ما ورد جملةً وتفصيلاً من طريق المخالفة فيما نشير إليه، وفيما ذكرناه تنبيه لأهل الإنصاف البانيين عن الانحراف.

فصل

قيل: وأمّا الذي روی فيما يتعلّق بالمهدي علیه السلام بالشخص من طريق الخصم فكثير:

منه: ما روی في «الجمع بين الصحاح الستة» لرزين العبدی وهو آخر الباب من صحيح النسائي في باب (جامع ما جاء في العرب والجم) ويرفع الحديث إلى مساعدة الباب، عن جعفر، عن أبيه، عن جده أنّ رسول الله علیه السلام قال: «أبشروا، أبشروا، إنّما أمتى كالغيث لا يدرى آخره خير أم أوله، أو كحديقة أطعم منها فرح، ثمّ أطعم منها فرح عاماً لعلّ آخرها فرحاً يكون أعرضها وأعمقها عمقاً وأحسنها حسناً كيف تهلك أمّة أنا أولها، والمهدى أوسطها، والمسيح آخرها، ولكن بين ذلك نسيج أعوج ليسوا مني ولا أنا منهم».

ومن الكتاب من صحيح أبي داود وهو الكتاب «السنن»، ومن «صحيح الترمذى» عن أم سلمة، قالت: «سمعت رسول الله علیه السلام يقول: «المهدى من عترتي، من ولد فاطمة صلوات الله علیها».

وروى في عدة أحاديث من طريق العامة أنّه من ولد الحسين علیه السلام، والكتاب يحتوي على ما يزيد على مائة حديث يتعلّق بالمهدي علیه السلام، وقد صنف أيضاً بعض الأفضل في أخبار المهدى وما يناسب ذلك كتاباً مجلداً.

وبالجملة: فلا خلاف بين الكلّ في ظهوره، إنّما الخلاف في وجوده. وقد ثبت أنّ الله تعالى لا يخلّي الأرض من حجة - مع بقاء التكليف - موصوف بصفات العصمة وغيرها، قالوا كما ادعوا وذلك متذرّ في غيره، فتعيّن هو صلوات الله عليه، وهو المطلوب.

وأمّا كيفية ظهوره فهو أمر لا يلتبس إذا كان على ما يروى أنّ غمامات تنطق بحاله، وقيل: ملك ينادي بذلك، والله أعلم.

الفصل العشرون

في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

ولا خلاف في وجوبهما على تفصيل في الأمر بالمعروف، وإنما الخلاف في هل وجوبهما عقلي أو سمعي؟ والثاني أرجح. وهل يختار على الكفاية أو على الأعيان؟ فيه خلاف، والثاني أرجح.

والأمر بالمعروف ينقسم إلى: واجب وندب. فالأمر بالواجب واجب، وبالندب ندب.

والنهي عن المنكر لا ينقسم، لأن المنكر جمیعه قبيح. والنهي عن المنكر يتربّ بالأسهل، ثم ويفتقر شرعیة إنكار المنكر إلى أربعة شروط:

أن يعرف المنكر، وأن يظهر له أمر استمرار العاصي على المعصیة، وأن يعلم تأثير الإنكار أو يغلب على ظنه، وألا يؤدي الإنكار إلى مفسدة يتعلّق بالمال والنفس.

الفصل الحادي والعشرون

في الآجال والأرزاق

الأجل: هو الوقت، أو ما تقدیره تقدير الوقت فيما لا يصح تجده، ولا يصح التوقیت به.

وأمّا الرزق: فهو مال للحيوان الإنتفاع به وليس لأحد منعه منه.

هذا آخر ما أردناه من الفضول، وتفصيل الكلام، وحسينا الله ونعم الوكيل، وصلواته على سيدنا محمد، المبعوث بالرسالة، وآله وعترته، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

